السياسة الوطنية للحفاظ على التراث المعماري الحديث في دولة الإمارات

(1)

التعاريف

الدولة	:	الإمارات العربية المتحدة.
الوزارة	:	وزارة الثقافة
السلطة المحلية المختصة	:	السلطة المحلية المختصة بشأن الثقافة في كل إمارة من إمارات الدولة، أو أي جهة حكومية محلية أخرى تتولى التنظيم والرقابة والإشراف على التراث الثقافي في الإمارة.
اللجنة الفنية للتراث الحديث	:	هي اللجنة المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2023م حيث تساهم هذه اللجنة الفنية في تعريف التراث المعماري الحديث وتصنيفه، وتقديم الاستشارة في التشريعات والسياسات والتوجهات المستقبلية للقطاع، وأي اختصاصات أخرى تكلفها بها الوزارة.
لجنة التراث المعماري الحديث	:	هي اللجنة المشكلة برئاسة وزارة الثقافة وعضوية جميع السلطات المحلية المختصة في مجال التراث المعماري الحديث والتي تعنى بتعزيز الحوكمة وتنسيق الجهود الوطنية في مجال التراث المعماري الحديث.
التراث الثقافي	:	كل ما له أهمية ثقافية بطبيعته ويكون نتاج أو شاهد على تقاليد أو إنجازات للماضي والحاضر من مبان أو مجمعات ومناطق وبيئات ثقافية ومواقع ثقافية ومتاحف ومنتجات حرفية وصناعية وآداب ولهجات وفنون وعادات وتقاليد ومعتقدات شعبية ورياضات تراثية وكل جوانب البيئة الناجمة عن التفاعل بين الإنسان والمواقع عبر الزمان، ويشمل التراث المادي الثابت والمنقول وغير المادي والتراث الطبيعي والتراث العمراني والمعماري الأثري والتاريخي والحديث.
التراث العالمي	:	التراث الثقافي الوطني المدرج على قائمة التراث العالمي أو القائمة التمهيدية وفق اتفاقية منظمة اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، أو القائمة التمثيلية للتراث المعنوي للبشرية أو قائمة الصون العاجل أو قائمة أفضل الممارسات وفق اتفاقية منظمة اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003.
السجل الوطني	:	المستند الورقي أو الإلكتروني المعد لدى الوزارة لقيد بيانات ومعلومات عناصر التراث الثقافي في الدولة بما في ذلك التراث المعماري الحديث وما يلحق به من سجلات فرعية تحتوي على الخرائط والوثائق والمستندات وغيرها وفق القوانين والسياسات والمبادرات الوطنية ذات الصلة.
السجل المحلي	:	السجل الذي يحوي بيانات ومعلومات عن عناصر التراث الثقافي في الإمارة بما في ذلك التراث المعماري الحديث، وما قد يلحق بها من الخرائط والوثائق والمستندات وغيرها، وذلك على النحو الذي تحدده السلطة المحلية المختصة.

الترخيص : الوثيقة الصادرة عن السلطة المحلية المختصة والتي يرخص بموجبها ممارسة الأنشطة المسموح بها في نطاق المباني والأصول التي تندرج ضمن التراث المعماري الحديث، وفقاً لهذه السياسة الوطنية والقوانين والسياسات ذات الصلة المعمول بها في الدولة.

(2)

مقدمة

يمكن تتبع تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال **معالمها العمرانية والمعمارية ذات الأهمية المنتشرة في جميع أنحاء الدولة، والتي تشكل جزءًا من التراث الثقافي المادي للدولة وتجسد قيماً ثقافيةً متعددة** (كالقيم التاريخية والمعمارية والسياسية والاجتماعية، وما إلى ذلك). وتسهم هذه القيم الثقافية بدورها في ترسيخ وتعزيز التلاحم الوطني والتكاتف المجتمعي والتوازن بين اللغة المعمارية العالمية والتعبير المحلي ذي الخصوصية الثقافية، وكذلك التطور التقني الذي تعكسه هذه النماذج.

(3)

تعريف التراث المعماري الحديث

يشمل "التراث المعماري الحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة" **الأماكن ذات الأهمية الثقافية منذ فترة الستينات الميلادية وما بعدها (1960- الوقت الحاضر)**[1]، والتي تعتبر فترة مهمة تعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي مرت بها الدولة. **يشمل "التراث المعماري الحديث" كل البيئة العمرانية والمباني والفراغات الداخلية والمناظر العامة للثقافة في الدولة، ويشمل ذلك المباني والمجمعات العمرانية، بالإضافة للمنشآت الصناعية، والمساكن، والمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والمتاحف وغيرها من المنشآت ذات الأهمية الفنية والتاريخية.**

(4)

أهداف السياسة

- **الحماية والحفاظ على التراث المعماري الحديث**: الحماية والحفاظ على التراث المعماري الحديث هي مسؤولية جماعية لضمان الحفاظ على تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتمثل في بيئتها المبنية خلال فترة نهضتها كدولة مستقلة، حيث يعتبر التراث المعماري الحديث الرابط الذي يسد الفجوة في تطوير النسيج الحضري والتخطيط العمراني للدولة بين الماضي والحاضر.
- **رفع مستوى الوعي وتعزيز الفخر والهوية الوطنية**: التراث المعماري الحديث يمثل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية والتاريخية للدولة. توثيقه والحفاظ عليه يعزز الحس والفخر الوطني ويعزز مبادئ الهوية الوطنية ويعمق الشعور بالانتماء والتقدير للماضي وإنجازات الدولة.
- **المواءمة والتعاون بين أصحاب المصلحة**: تساهم هذه السياسة في توحيد تعريف التراث المعماري الحديث وقيمه الثقافية على المستوى الوطني، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية في الدولة وجمعيات النفع العام ومنشآت القطاع الخاص من خلال دمج العناصر التاريخية والثقافية في التخطيط الحضري، وتعزيز الممارسات المستدامة من خلال إعادة استخدام وتأهيل المباني والمواقع ذات الأهمية الثقافية والمحافظة عليها، والتخفيف من الآثار البيئية السلبية.

[1] علماً بأنه من الممكن، وبشكل استثنائي، اعتبار بعض المواقع التي تم بناؤها في فترة ما قبل الستينات ميلادياً ضمن نطاق التراث المعماري الحديث، وبالتالي إمكانية تسجيلها في السجل المحلي والوطني، وذلك بعد تقييم تلك المواقع والتأكد من تواؤمها مع معايير التقييم المحلية والوطنية.

- **تعزيز جهود التعليم والبحث**: وضع آليات ومبادرات تضمن دعم وتمكين جهود البحث والتوثيق والحفاظ على التراث المعماري الحديث، وكذلك تعزيز الشراكات المحلية والتعاون لبناء القدرات ومشاركة المعلومات والبيانات ذات الصلة في هذا المجال.
- **تعزيز السياحة الثقافية ودعم النمو الاقتصادي**: المباني والمواقع ذات الأهمية الثقافية هي وسيلة مهمة لجذب السياح المحليين والدوليين المهتمين بالثقافة والتاريخ، مما يدعم الاقتصاد المحلي ويوسع نطاق السياحة والنمو الاقتصادي خاصة في المناطق المحيطة بهذه المواقع الثقافية والتاريخية.
- **الإرث والمكانة العالمية للدولة**: تعزيز مكانة دولة الإمارات وقدرتها التنافسية كدولة رائدة في حماية التراث المعماري الحديث من خلال تطوير وتنفيذ سياسة وطنية شاملة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتطوير الحلول التي تدعم تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، مما يعزز من سمعة ومكانة دولة الإمارات على خريطة الثقافة العالمية. كما ستمكن وتدعم السياسة في الجهود الوطنية لتسجيل الملفات في قوائم التراث العالمي وتعزيز مؤشر القوى الناعمة للدولة.
- **الترويج ودعم الابتكار**: الترويج للتراث المعماري الحديث يسهم في دعم وزيادة الابتكار في هذا المجال من خلال إبراز قيمته وتشجيع فناني ومهندسين الجيل الجديد على استلهامه وتطويره في أعمالهم.

(5)
نطاق السريان والواقع التشريعي في الدولة

- تعد هذه السياسة **كسياسة وطنية تعنى بكل جوانب التراث المعماري الحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة**
- تحرص هذه السياسة على عدم الاخلال بالتشريعات والقوانين المحلية المعنية بشؤون التراث المعماري الحديث في كل أمارة من إمارات الدولة بل مكملة لها، ومن ذلك على سبيل المثال:
  - **أبوظبي**: القانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن التراث الثقافي لإمارة أبو ظبي ولائحته التنفيذية. بالإضافة لسياسة إنشاء وإدارة سجل أبوظبي للتراث الثقافي المعماري الحديث.
  - **دبي**: استراتيجية الحفاظ على التراث الحديث (2023 – 2026). بالإضافة لوجود قائمة محلية لمواقع التراث المعماري الحديث.
  - **الشارقة**: القانون رقم (4) لسنة 2020 بشأن التراث الثقافي في إمارة الشارقة.
  - **أم القيوين**: مرسوم رقم (5) لسنة 2019 بشأن الحفاظ وإعادة احياء منطقة السوق في أم القيوين القديمة. بالإضافة لوجود قائمة محلية لمواقع التراث المعماري الحديث.
- كما تسعى هذه السياسة **لتحفيز الجهود من أجل سد الثغرات القانونية والتشريعية الحالية** فيما يتعلق بالتراث المعماري الحديث وحمايته وتوثيقه وصيانته والحفاظ عليه **على مستوى الحكومات المحلية في الدولة**.
- تسري هذه السياسة على مواقع ومباني التراث المعماري الحديث المسجلة على السجل المحلي و/أو السجل الوطني حالياً أو التي سيتم تسجيلها في المستقبل.

(6)

الأدوار والمسؤوليات

- أدوار الوزارة:
  - تطوير القوانين والسياسات والمبادرات والسجلات الوطنية المعنية بالتوثيق والحفاظ على مواقع ومباني التراث المعماري الحديث.
  - تقوم الوزارة بتطوير سجل وطني موحد للتراث الثقافي بشكل عام، على أن يشمل سجل خاص بالتراث المعماري الحديث وتحديثه بشكل دوري.
  - تقوم الوزارة بوضع التشريعات والأنظمة التي تحدد الشروط والقيود والمتطلبات والحوافز والضوابط وتحديد مستوى الحماية والتدخلات وكافة الإجراءات والخطط اللازمة للقيد في السجل الوطني أو تعديل السجل أو الإلغاء منه وآليات الربط بين السجل الوطني والسجل المحلي.
  - تقوم الوزارة بوضع الأطر والمعايير والمنهجيات المناسبة لجمع البيانات الخاصة بمواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية بهدف حمايتها وتوثيقها.
  - تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية المعنية بتشجيع المعماريين ومكاتب التصميم والهندسة المعمارية على تسجيل تصاميمهم المعمارية كمصنفات معمارية محمية بموجب قوانين وتنظيمات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لضمان حقوقهم وحمايتها من أي استخدام غير مصرح به.
  - تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية المعنية بالسياحة لإضافة مواقع التراث المعماري الحديث المسجلة في السجل الوطني إلى قائمة الوجهات السياحية، وتعزيز المعرفة حولها والترويج لها كوجهات سياحية رئيسية في الدولة.
  - تقوم الوزارة بإنشاء اللجان والفرق المعنية لضمان تنفيذ السياسة ومبادراتها على المستوى الوطني.
- أدوار السلطات المحلية المختصة:
  - إيجاد الأدوات التشريعية والتنظيمية المناسبة من قوانين وسياسات ولوائح على المستوى المحلي التي تعنى بتنظيم وإدارة وتوثيق وصون مواقع التراث المعماري الحديث في كل إمارة. على أن تغطي تلك التشريعات ما يلي:
    - الأنظمة والإجراءات ذات الصلة بتعريف مواقع التراث المعماري الحديث والأنظمة والإجراءات الخاصة بتراخيص ترميم وإعادة بناء وتأهيل وإدارة تلك المواقع التي يتم تسجيلها وحمايتها بغض النظر عن طبيعة ملكيتها سواء كانت عامة (حكومية) أو خاصة، ووضع المحفزات والضوابط حول ذلك بحسب التوجهات وطبيعة التشريعات المحلية (وقد يشمل ذلك على سبيل المثال الدعم المالي المباشر والإعفاءات من الرسوم، و تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال)، و بشكل يتماشى مع القوانين والتشريعات المحلية والاتحادية فيما يتعلق بالتراث الثقافي ومع المستهدفات العامة لهذه السياسة.
  - التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إن دعت الحاجة، بوضع الأطر المناسبة لتصنيف مواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الثقافية المحلية، وإجراءات حصر بياناتها وترشيحها وتسجيلها ضمن سجل محلي، وذلك بما يتماشى مع التشريعات المحلية ذات الصلة ومع المستهدفات العامة لهذه السياسة.
  - ترشيح مواقع تم تسجيلها ضمن السجل المحلي من أجل تسجيلها في السجل الوطني مدعومة بالبيانات ذات الصلة بتلك المواقع ورفع القائمة للوزارة.
  - تطوير الإجراءات والعمليات المتعلقة بأعمال تصميم وتخطيط وتنفيذ مشروعات التخطيط العمراني على المستوى المحلي بالتنسيق مع الجهات المحلية والاتحادية ذات العلاقة بأعمال التخطيط والمساحة وذلك للحفاظ على مباني التراث المعماري الحديث المسجلة.

- تقوم السلطة المحلية المختصة في كل إمارة بتشجيع المعماريين ومكاتب التصميم والهندسة المعمارية على تسجيل تصاميمهم المعمارية كمصنفات معمارية محمية بموجب قوانين وتنظيمات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لضمان حقوقهم وحمايتها من أي استخدام غير مصرح به.
- تقوم السلطة المحلية المختصة في كل إمارة بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية بالسياحة لإضافة المواقع المعمارية الحديثة المسجلة في السجل المحلي إلى قائمة الوجهات السياحية، وتعزيز المعرفة حولها والترويج لها كوجهات سياحية رئيسية في الإمارة والتعاون مع وكالات السفر لتنظيم جولات سياحية متخصصة في التراث المعماري الحديث

(7)
محاور السياسة

- تحقيقاً لأهداف هذه السياسة، فإن محاور تركيز هذه السياسة هي:

1. **البيئة التشريعية والتنظيمية للتراث المعماري الحديث**
2. **المعرفة والوعي المجتمعي بالتراث المعماري الحديث وأهميته وقيمه**
3. **البحث وبناء القدرات في مجال التراث المعماري الحديث**
4. **الحضوروالتعاون الدولي في مجال التراث المعماري الحديث**

(8)
المحور1: البيئة التشريعية والتنظيمية للتراث المعماري الحديث

- التراث المعماري الحديث يمثل جزءًا من ذاكرة الدولة وهويتها. وبالتالي، فإن **التنظيم والتوثيق والتسجيل يضمنان الحفاظ على هذه الذاكرة للأجيال الحالية والمستقبلية**، ويساعد في فهم السياق التاريخي والثقافي الذي أدى إلى تطور الدولة.
- **وعليه، يهدف هذا المحور إلى:**

1.1 **تطوير المنظومة التشريعية للحفاظ على التراث المعماري الحديث:**

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
إعداد القوانين والتشريعات والسياسات الاتحادية التي تضمن الحماية والحفاظ على التراث الثقافي بشكل عام بما في ذلك تنظيم جميع جوانب التعريف بالتراث المعماري الحديث وتحديد أطر الاعتراف به وحمايته وصونه في الدولة	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة
تقييم المنظومة التشريعية الخاصة بإدارة التراث المعماري الحديث على المستوى المحلي، وتطوير الأدوات المناسبة لسد الثغرات التشريعية المتعلقة بتعريف التراث المعماري الحديث وتنظيمه من جميع الجوانب وحمايته وإدارته	• السلطات المحلية المختصة • الجهات المحلية ذات العلاقة

1.2 توثيق وتسجيل مواقع ومباني التراث المعماري الحديث في الدولة:

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
تطوير سجل وطني موحد للتراث الثقافي بشكل عام، على أن يشمل سجل خاص بالتراث المعماري الحديث بمعايير وتصنيفات واضحة، وتحديث وإدارة السجل بشكل دوري	• وزارة الثقافة • اللجنة الفنية للتراث الحديث
توثيق وتسجيل مواقع التراث المعماري الحديث ضمن قائمة محلية ورفع قائمة للوزارة بمواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية لترشيحها ضمن السجل الوطني	• السلطات المحلية المختصة

1.3 تعزيز حوكمة وتنسيق الجهود الوطنية للتراث المعماري الحديث:

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
تفعيل دور اللجنة الفنية للتراث الحديث كمرجعية فنية معنية بتقديم الاستشارات وتقييم الترشيحات للسجل الوطني وإعداد الأدلة والمعايير الفنية المتعلقة بالتراث المعماري الحديث	• وزارة الثقافة
تشكيل لجنة التراث المعماري الحديث معنية بتعزيز الحوكمة وتنسيق الجهود الوطنية في مجال التراث المعماري الحديث	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومية الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة

المحور2: المعرفة والوعي المجتمعي بالتراث المعماري الحديث وأهميته وقيمه

- تسهم نشر **المعرفة والوعي المجتمعي** حول تطور منظومة التراث المعماري الحديث في الدولة وتفردها الثقافي خلال فترة قصيرة ومتسارعة من الزمن، في **تعميق الانتماء للتاريخ الثقافي والاجتماعي للدولة وتعزيز الهوية الوطنية والفخر الوطني**.
- إن زيادة المعرفة والوعي والتقدير للتراث المعماري الحديث من أفراد المجتمع **يساهم في زيادة المسؤولية من قبل أفراد المجتمع تجاه التراث المعماري** وبالتالي يزداد التزامهم بحمايته، وهو ما قد يساهم في زيادة فرص نجاح جهود الحفاظ على هذا التراث.
- **وعليه، يهدف هذا المحور إلى:**

2.1 تعزيز الوعي والتقدير المجتمعي حول التراث المعماري الحديث

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
الحملات والنشرات الإعلامية والتثقيفية للتعريف بالتراث المعماري الحديث ومبادراته التي تستهدف جميع أطراف المجتمع، بالإضافة لتعزيز الجهود التوعوية والحملات الإعلامية إقليمياً وعالمياً.	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة
إطلاق المسابقات والمبادرات التي تستهدف فئة الشباب لتعزيز التوعية وتقدير الجهود المتعلقة بالحفاظ على التراث المعماري الحديث وصونه وتوثيقه	• وزارة الثقافة • السلطات المحلية المختصة

2.2 تعزيز الوعي ومحتوى التراث الثقافي في المجال التعليمي

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
وضع الخطط والمبادرات المناسبة لتفعيل دور القطاع التعليمي في زيادة الوعي والتثقيف وتكثيف المحتوى الثقافي المتعلق بالتراث المعماري الحديث.	• وزارة الثقافة • الجهات التعليمية على المستوى الاتحادي والمحلي • السلطات المحلية المختصة
تكثيف المحتوى الثقافي المتعلق بالتراث المعماري الحديث في المناهج، والرحلات المدرسية، والأنشطة الصفية ،واللاصفية.	

2.3 توفير المعلومات والبيانات وزيادة المعرفة حول التراث المعماري الحديث

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
تطوير وتحديث قواعد بيانات للتراث المعماري الحديث على المستوى الاتحادي لاستغلالها بالشكل الأمثل في أنشطة التوثيق والتسجيل على سجلات التراث العالمي و أنشطة الترويج للسياحة الثقافية	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة
تطوير قواعد بيانات للتراث المعماري الحديث على المستوى المحلي لاستغلالها بالشكل الأمثل في أنشطة تسجيل تلك المو اقع في السجل الوطني و أنشطة الترويج للسياحة الثقافية	• السلطات المحلية المختصة

(10)

المحور3: البحث وبناء القدرات في مجال التراث المعماري الحديث

- نظراً لقلة الأبحاث في مجال التراث المعماري الحديث في الدولة، **هناك حاجة لتكثيف جهود الدعم المقدمة من قبل جميع الشركاء** (الوزارة والجهات الحكومية بما في ذلك السلطات المحلية المختصة، بالإضافة للجهات التعليمية والأكاديمية والغير ربحية) **من خلال دعم أنشطة البحث الأكاديمي والعملي والتخصصي والفني في جميع جوانب التراث المعماري الحديث** والتأكد من تواؤم ذلك بالحركة العالمية للتراث العالمي وأفضل الممارسات دولياً من الناحية النظرية والتطبيقية والعملية.
- **وعليه، يهدف هذا المحور إلى:**

3.1 دعم أنشطة البحث التخصصي في التراث المعماري الحديث

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
إطلاق برامج تمويلية ومسابقات لتشجيع البحوث والدراسات الأكاديمية في مجال التراث المعماري الحديث	• وزارة الثقافة • السلطات المحلية المختصة • الجهات الأكاديمية والجامعات والمعاهد البحثية
إقامة شراكات استراتيجية بحثية مع الجهات الأكاديمية والجمعيات ذات النفع العام سواء داخل الدولة أو خارجها لإثراء المحتوى النظري والعلمي في مجال التراث المعماري الحديث.	

3.2 **تعزيز بناء القدرات والمهارات المتخصصة في التراث المعماري الحديث**

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
تنظيم برنامج وطني للتوعية وبناء القدرات (ورش عمل ومحاضرات وجولات وبرامج تدريبية) في جوانب التراث المعماري الحديث	• وزارة الثقافة • السلطات المحلية المختصة • الجهات الأكاديمية والجامعات والمعاهد البحثية • جمعيات النفع العام
تطوير الأدلة والمعايير الفنية والاسترشادية للحفاظ المستدام على التراث المعماري الحديث للمعماريين والعاملين في مجال صيانة وترميم مواقع التراث المعماري الحديث.	• وزارة الثقافة • الجهات الأكاديمية والجامعات والمعاهد البحثية • السلطات المحلية المختصة
إطلاق برامج بناء القدرات في الإرشاد السياحي والمتخصصة في مجال التراث المعماري الحديث للترويج السياحي والثقافي.	• وزارة الثقافة • السلطات المحلية المختصة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • الجهات المحلية ذات العلاقة • الجهات الأكاديمية والجامعات والمعاهد البحثية

(11)

المحور4: الحضور والتعاون الدولي في مجال التراث المعماري الحديث

- يمكن تعزيز منظومة حماية وصون التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية من خلال **تعزيز العلاقات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية**، وكذلك تعزيز **جهود الاتفاقيات والمشاركات والحضور الدولي** في المجالات المعنية بالتراث المعماري الحديث.
- كما أن تعزيز **الوعي والاعتراف بالقيمة الثقافية والتاريخية للتراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية دولياً و إقليمياً** يعزز من مكانة الدولة على الساحة العالمية ويبرز هويتها الثقافية
- **وعليه، يهدف هذا المحور إلى:**

4.1 <u>تعزيز الحضور والمشاركات والتمثيل الدولي في مجال التراث المعماري الحديث</u>

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
المشاركة في المعارض والفعاليات الإقليمية والدولية المعنية بالتراث المعماري الحديث، وتعزيز جهود الترويج للتراث المعماري الحديث للدولة.	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة • الدول والجهات والمنظمات الإقليمية والعالمية
التمثيل الفني والأكاديمي في اللجان والحوارات الإقليمية والدولية ومشاركة التجارب الوطنية في المنصات العالمية	
تطوير فرص وبرامج لتعزيز القدرات والمهارات الوطنية (برامج تدريبية أو فرص العمل أو إعارة مهنية) في الجهات الإقليمية أو العالمية المتخصصة في التراث المعماري الحديث	

4.2 <u>استضافة المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالتراث المعماري الحديث في دولة الإمارات</u>

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
استضافة الندوات والمؤتمرات العالمية ذات العلاقة بالتراث المعماري الحديث مثل مؤتمر اللجنة الدولية للتوثيق والمحافظة على المباني والمو اقع والأحياء التابعة لحركة الحداثة (دوكومومو) وغيرها في الدولة	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة • الدول والجهات والمنظمات الإقليمية والعالمية

4.3 تسجيل وترويج مواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية عالمياً

مجالات العمل	الجهات الشريكة المسؤولة
ترشيح مواقع ومباني التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الاستثنائية على القوائم العالمية	• وزارة الثقافة • اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم • السلطات المحلية المختصة • الجهات المحلية ذات العلاقة • الدول والجهات والمنظمات الإقليمية والعالمية
تعزيز جهود الحملات الترويجية والإعلامية حول مواقع التراث المعماري الحديث الوطنية إقليمياً وعالمياً	

(12)

الآثار المتوقعة لسياسة التراث المعماري الحديث للدولة

- على الرغم من وجود تحديات اقتصادية وتقنية واجتماعية في الحفاظ على التراث المعماري الحديث، إلا أن هناك آثار إيجابية عديدة تسعى السياسة لتعزيزها والحفاظ عليها.
- تسعى هذه السياسة الوطنية، ومن خلال النهج الشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تساهم في تحقيقها جهود حماية وتوثيق والحفاظ على التراث المعماري الحديث، إلى **تعزيز الآثار الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية الإيجابية المتوقعة**، كما هو موضح أدناه:

نوع الأثر	وصف الأثر

الآثار الثقافية والاجتماعية	• **تعزيز الهوية الثقافية:**
	  • حماية التراث المعماري يساعد في الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع.
	• **تعزيز مكانة وسمعة الدولة عالمياً:**
	  • من خلال الترويج لمواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الوطنية والثقافي إقليمياً وعالمياً.
	  • تسجيل مواقع التراث المعماري الحديث ذات الأهمية الاستثنائية في قوائم التراث العالمي.
	  • تعزيز جهود الدولة في التقدم المحرز ضمن أهداف التنمية المستدامة SDGs، وبالتحديد فيما يتعلق بالمقصد 11.4 والمعني بـ "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي".
	• **تحسين جودة الحياة:**
	  • البيئة المبنية ذات القيمة التاريخية والجمالية والاجتماعية تساهم في تحسين جودة الحياة الحضرية وتعزيز مستوى قابلية العيش (liveability) في تلك المدن/المناطق.
	• **التوعية والتعليم:**

	• الحفاظ على التراث المعماري الحديث يوفر فرصًا لنشر الوعي والمعرفة في مجالات متنوعة مثل البحث، والتعليم، والتدريب في الإرشاد السياحي وغيرها.
الآثار الاقتصادية	• **تعزيز السياحة وفرص العمل:** • وفقا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، شكلت السياحة الثقافية حوالي 40٪ من السياحة العالمية في السنوات الأخيرة، ويعد التراث المعماري الحديث أحد العوامل الجاذبة للمزيد من السياح للدولة. • تظهر الإحصائيات أن المواقع الثقافية المدرجة في قائمة التراث العالمي تزيد من السياحة الثقافية بنسبة 25% عالمياً، مما قد يساهم بشكل إيجابي في تعزيز مكانة الدولة كوجهة سياحية عالمية وتوليد الإيرادات الاقتصادية من خلالها. • كما أن إعادة استخدام المباني إلى استخدامات تتوافق مع متطلبات السوق الحالية تساهم في خلق وظائف جديدة في سوق العمل، خاصة في المجتمعات والقطاع الخاص المحيط بتلك المواقع. • **تحفيز الاستثمار والقيمة المضافة للاقتصاد:** • تحفيز الاستثمار من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص في ترميم وصيانة مباني ومواقع التراث المعماري الحديث يخلق مجتمعات وبيئة حاضنة وجاذبة للأعمال التجارية • التشجيع على الحفاظ وإعادة استخدام المباني إلى استخدامات تتوافق مع متطلبات السوق الحالية واستخدام التقنيات والتي بدورها تساعد في الحفاظ على الجدوى الاقتصادية. • **زيادة قيمة العقارات:** • المناطق التي تحتوي أو المحيطة بمبانٍ تاريخية ومعمارية فريدة غالبًا ما تشهد ارتفاعًا في القيمة السوقية لتلك العقارات.
الآثار البيئية	• **ترشيد استهلاك الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات:** • إعادة استخدام المباني التراثية القائمة وترميمها يقلل من الحاجة إلى استخدام مواد البناء الجديدة والتبعات البيئية السلبية المرتبطة بعمليات الهدم والبناء. • الحفاظ على التراث المعماري الحديث يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقليل استهلاك الموارد من خلال تجنب البناء الجديد.

(13)

المؤشرات الرئيسية لسياسة التراث المعماري الحديث للدولة

- كجزء من حوكمة متابعة تنفيذ هذه السياسة ومجالات عملها، وبهدف تعزيز تحقيق الأثر المرجو منها، فإن مؤشرات الأداء الرئيسية لهذه السياسة هي كالتالي:

مؤشر الأداء الرئيسي	وصف المؤشر	دورية قياس وتحديث المؤشر	الجهة المسؤولة عن قياس وتحديث المؤشر
1. عدد مواقع التراث المعماري الحديث المسجلة	**أ. عدد مواقع التراث المعماري الحديث ضمن سجل التراث الثقافي الوطني**	**سنوياً**	• وزارة الثقافة
	ب. عدد مواقع التراث المعماري الحديث ضمن سجلات التراث الثقافي المحلية	**سنوياً**	• السلطات المحلية المختصة
2. عدد مواقع التراث المعماري الحديث التي يتم تسجيلها على قائمة التراث العالمي	**مواقع التراث المعماري الحديث في الدولة المدرجة على قائمة التراث العالمي أو القائمة التمهيدية وفق اتفاقية منظمة اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي**	**كل 10 سنوات**	• وزارة الثقافة
3. حجم الميزانيات المخصصة لدعم أجندة التراث المعماري الحديث	**حجم الميزانيات الاتحادية والمحلية (مثال: أنشطة البحث والدراسات، أنشطة بناء القدرات والتدريب، إقامة المؤتمرات والفعاليات.. إلخ)**	**سنوياً**	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة
4. عدد الحملات التوعوية والتثقيفية ذات الصلة بالتراث المعماري الحديث	**عدد الحملات التوعوية والتثقيفية على المستوى الوطني والمحلي**	**سنوياً**	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة
5. عدد الفعاليات والمعارض ذات الصلة بالتراث المعماري الحديث	**عدد الفعاليات والمعارض على المستوى الوطني والمحلي**	**سنوياً**	• وزارة الثقافة • الجهات الحكومة الاتحادية ذات الصلة • السلطات المحلية المختصة

- تقوم الوزارة بصفتها الجهة المنسقة للجنة التراث المعماري الحديث بمتابعة وحصر هذه المؤشرات الرئيسية وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة.
- يتم استعراض هذه المؤشرات على لجنة التراث المعماري الحديث بشكل دوري، وذلك بهدف قياس التقدم المحرز وتبادل الآراء ومناقشة التحديات ذات الصلة. على أن تقوم اللجنة بوضع مرئياتها حول هذه التقارير الدورية للوزارة قبل رفعها للجهات العليا للاطلاع.
- من الممكن أن يتم مراجعة وتحديث مؤشرات الأداء الرئيسية لهذه السياسة بشكل دوري إذا دعت الحاجة.